تمدد قواعد الديمقراطية إلى المستوى الترابي: قراءة في المداخل والإسهامات الممكنة

Extending the foundations of democracy to the territorial level: A reading of the possible approaches and contributions

Mhamed EL AISSAOUI أمحمد العيساوي

أستاذ باحث بكلية الحقوق بفاس

ملخص تنفيذي:

تحاول هذه الدراسة تحليل موضوعة الديمقراطية في بعدها الترابي اللامركزي وذلك باستحضار الصعوبات العسيرة في فشل تقعيد ثمار المشاركة المواطنة على المستوى المركزي في مجموعة من التجارب السياسية الدولية، كما ان نجاح بعضها لم يكن فقط بالاعتماد على المدخل السياسي لوحده، بل كان مرافق بتمكين الخصوصيات الجهوية والمحلية من قواعد ومكنزمات في تدبير الشأن العام تنهل من معين الديمقراطية.

تدافع هذه الورقة على فكرة مفادها حيوية المجالات الترابية المشبعة بالتسيس تحتاج الى تثمين سياسي متقدم لصالح انبثاق ثمار ومكاسب الديمقراطية من القاعدة الى القمة.

تعتمد الدراسة باستحضار المنهج العلمي التاريخي على قراءة التجربة المغربية في مسار اقرار اللامركزية الترابية.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية الترابية، التنمية، الحرية، اللامركزية الترابية، السياسة، الانتقال، الدولة.

Executive Summary

This study attempts to analyze the issue of democracy in its decentralized territorial dimension by evoking the difficult difficulties in the failure to establish the fruits of citizen participation at the central level in a group of international political experiences. The success of some of them was not solely due to reliance on the political approach alone, but was accompanied by empowering regional and local particularities with rules and mechanisms for managing public affairs that draw from the wellspring of democracy.

This paper argues that the vitality of politicized territorial areas requires advanced political appreciation to enable the fruits and gains of democracy to emerge from the bottom up.

The study, using a historical scientific approach, relies on an examination of the Moroccan experience in the process of implementing territorial decentralization.

Key words: Territorial democracy , development, freedom, territorial decentralization, politics, transition, state.

مقدمة

يعد البعد الترابي في نسج البنيات الاستقبالية للتنمية تكريسا لدعائم الديمقراطية، وتجسيدا لمقاربة التدبير ألتشاركي للشؤون العامة التي تهم المواطنات و المواطنين، بحيث أن الأنظمة السياسية الحديثة تعتمد على الآلية الترابية اللامركزية بشكل مؤسساتي في تصريف وبناء السياسات العمومية بحمولة حداثية قوامها استيعاب قيم المواطنة والمشاركة واعتماد مقاربة القرب في الإجابة على الأسئلة التنموية المقلقة، ذلك أن البعد الترابي يتمتع بالقدرة التأطيرية السلسة، والمستوعبة لمختلف الإشكالات والاكراهات التدبيرية بشكل مؤسساتي ديمقراطي.

أين تتجلى إذن قواعد وأسس تبني مكنزمات الديمقراطية الترابية؟ وما هي الإسهامات والإضافات المرجوة من وراء استحضار قيمة المجالات الترابية الحيوية ؟

سأحاول الإجابة على هذه التساؤلات في المحورين التاليين:

المحور الأول: أسس الديمقراطية الترابية

المحور الثاني: الإسهامات الممكنة

المحور الأول: أسس الديمقراطية الترابية

إن فكرة الديمقراطية الترابية لم تأتي من فراغ بقدر ما أنها تشكل امتدادا طبيعيا للمسارات الشائكة التي قطعتها مسيرة الدمقرطة خاصة في المجتمعات التي أمنت وناضلت من اجل الانتقال من الوضعيات الصعبة والقاسية في تدبير شؤون الحكم إلى أفق رحب قوامه تجويد العلائق بين الحاكمين والمحكومين.

في هذا السياق يجدر التأكيد على أن فتح مسارات الدمقرطة على المستوى الترابي كانت نتيجة طبيعية لمجموعة من المبررات والأسس التي شكلت دافعا موضوعيا للدولة و المجتمع من اجل تبنيها ويبدو ذلك جليا خاصة في الدول التي تتجسد فيها الاختلافات الترابية الجهوية، فهي مختلفة و متنوعة بطبيعتها، بسبب اختلاف الأوضاع والظروف والشروط السياسية و الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، من مجتمع إلى مجتمع آخر و من دولة إلى دولة أخرى.

سأحاول تناول هذه الأسس منهجيا على الشكل التالي:

الفقرة الأولى: الأسس السياسية.

الفقرة الثانية: الأسس السوسيو اقتصادية

الفقرة الأولى: الأسس السياسية

يبدو الأساس السياسي حاضرا ومهيمنا في تأطير وجود الديمقراطية الترابية وإقرارها ذلك إن اللامركزية الترابية هي في العمق من ثمار تصور الديمقراطية، من هنا فالتنمية السياسية التي تفرزها الآليات الديمقراطية المقررة على المستوى الترابي تشكل أساسا سياسيا حاسما في ضرورة اعتماد هذه التصورات التدبيرية الترابية، اي بما معناه توسيع لقاعدة المشاركة الشعبية الفعالة في

تسيير الشؤون العامة المحلية والإقليمية والجهوية، أي إفراز القواعد الديمقراطية في التدبير، وتوسيع المشاركة في اتخاذ القرارات التنموية،[1] وذلك خدمة للمرتفق عبر تقريب المؤسسات التي تتخذ القرارات المصيرية إليه. في هذا السياق يمكن التأكيد عن وجود دوافع سياسية و إدارية حتمت الالتجاء إلى تفضيل المستويات الترابية التي تنافس الفكرة المركزية في التدبير.

في هذا الإطار فمنظومة التدبير الجهوي المحلي للشأن العام تندرج بكل دلالاتها وحمولتها ضمن السياق العام لتطور الديمقراطية، بحيث إن الجهة كمكون أساسي للمجتمع تصبح في هذه الشروط ممتلكة لحقها في ممارسة الاختلاف والتميز في حاجاتها، وأولوياتها واهتماماتها، وفي نهج مختلف الأساليب الديمقراطية للتعبير عن مطالب وخصوصيات هذا الاختلاف، بل ولهيكلة هذا الأخير وتدبيره[2]. وبنفس الفهم كذلك تتجلى القيمة السياسية في تقريب صناعة القرارات التنموية من المستفيدين منها في المستويات الدنيا القاعدية الترابية.

وذلك ما دفع المشرع المغربي للارتقاء بالجهة من مجرد هيئة استشارية إلى مستوى الجماعة المحلية مع الاصلاحات الدستورية لسنتي 1992و 1996، ثم الإقرار والتأطير الدستوري للجهوية المتقدمة مع الوثيقة الدستورية يوليوز 2011 ولاختيار التدبير الحر بضمانة دستورية، خصوصا وأنها تشكل الإطار المناسب لتوسيع الديمقراطية وإشراك المواطنين في تسيير الشؤون المحلية في إطار ديمقراطية مرتكزة على الحرية السياسية. وهذا ما انسجمت معه القوانين التنظيمية ذات العلاقة بالجماعات الترابية بمستوياتها الثلاثة.

هذه المقتضيات الدستورية والقانونية التي حملتها القوانين التنظيمية الثلاث المهيكلة للتدبير الترابي اللامركزي مبدئيا ستفتح المجال واسعا أمام بروز نخب محلية جهوية جديدة قادرة على المساهمة في تسيير الشؤون العامة بطريقة ديمقراطية، عن طريق مشاركة المحيط في القرار الجهوي والوطني[3]، من هنا يتحول مصدر الحكم والتقرير من القمة إلى القاعدة[4]، وبالتالي التخفيف من ظاهرة مركزية وأحادية القرار العمومي الذي يشكل أحد الأسباب الرئيسية لتعثر التنمية[5]. فالانتقال السياسي الديمقراطي هو أيضا انتقال من المركزية المطلقة إلى اللامركزية الترابية[6].

تتطلب عملية تقوية الديمقراطية في المغرب ترسيخ الفعل والسلوك الديمقراطي على المستوى اللامركزي، عبر تمكين الساكنة من إبداع هيئة ديمقراطية جديدة لتحقيق مطامحها بشكل ديمقراطي[7]، مما سيعطي امكانية تحفيز للمشاركة السياسية التي

---

[1]–السعيد رشيد:"دور اللامركزية واللاتمركز في دعم الجهوية بالمغرب"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، وحدة القانون الإداري وعلم الإدارة، جامعة محمد الخامس، أكدال، كلية الحقوق، الرباط، 2000، ص 66.

[2]–مصطفى محسن: المسألة الجهوية إشكالية التنمية بالمغرب، م م أ م ت، سلسلة مواضيع الساعة، العدد 16، 1998، ص 73.

[3]–المرجاني عبد الحق: الجهوية ببعض الدول المتقدمة واقعها وآفاقها بالمغرب، م م إ م ت، سلسلة مواضيع الساعة، عدد مزدوج 7 – 8، أبريل – شتنبر 1994، ص 87.

[4]–الشرقاوي السموني خالد: البعد السياسي للجهة، م م إ م ت، سلسلة مواضيع الساعة، عدد 16، ص 13.

[5]–المرجاني عبد الحق: م س، ص 87.

[6]–الزيدي عمر: الحكم الذاتي ودمقرطة المجال، www.almaghribia.ma، 2005، ص 3.

[7]–محمد قاسمي أحمد: الجهة والتنظيم الجهوي، السلسلة الإدارية، مطبعة فضالة، المحمدية، 1998، ص 17.

تشكل السند القويم والسديد لمجمل الخيارات المصيرية لعموم المواطنين والمواطنات، خاصة إذا استحضرنا التحديات التي يعرفها المغرب على مستويات متعددة.

وبشكل برغماتي هل يمكن ان تجيب الدولة المركزية عبر الياتها التي تشتغل بعقل مركزي على مختلف الحاجيات التي يعبر عنها في المجالات الترابية اللامركزية؟

إذا كانت الدولة مطالبة بتلبية حاجيات الأفراد والجماعات بصورة دائمة شاملة لجميع التراب الوطني، فهي بالنتيجة ملزمة بتوسيع وتطوير الشبكة والبنيات الإدارية[1] ذات العمق الديمقراطي. وإذا كان الاهتمام منذ الاستقلال منصبا على العمالات والأقاليم، ثم الجماعات الحضرية والقروية كمصالح ومرافق إدارية تساعد الحكومة المركزية على الصعيد المحلي، فإن الاهتمام بالجهات فرض نفسه من زاوية توفير الجهد والنفقات وإذكاء الروح المحلية وكذا تقريب الإدارة من المدارين[2]، كما أن اتساع نشاط الدولة الحديثة لم يعد ممكنا معه الاعتماد على النظام الإداري المركزي، لهذا أضحى اللجوء إلى النظام اللامركزي ضرورة منطقية، وذلك لما يقدمه من مزايا إدارية ملموسة، بحيث أن أهمية هذا الأسلوب الإداري العصري . وضمنه النظام الجهوي . تتجلى في قدرته الهائلة على ملازمة إدارة العديد من المرافق تحت دولتية بالشكل الذي يحقق أفضل الخدمات والحاجيات للسكان بدون المساس بمقومات وأسس كيان الدولة المركزية[3].

إذن فالجهة كإطار ترابي متقدم للتنمية المحلية والجهوية شكل تدعيما لهذا المسار الجديد للنظام الإداري، باعتبار أن الجهة من الناحية الموضوعية تشمل عددا كبيرا من الجماعات الحضرية والقروية وكذلك مجموعة من العمالات والأقاليم التي تتباين من حيث مواردها الاقتصادية والطبيعية، وخصوصياتها الاجتماعية والجغرافية.

يبدو أن الدافع الإداري له ما يبرره، بحيث أن الجهوية تضفي طابعا متميزا على مستوى التنمية السائدة بكل من الجماعة والإقليم، فهي تكتسي طابعا شموليا ومتنوع الخصوصيات الطبيعية والبشرية والجغرافية لعدد من الوحدات الإدارية، وذلك عن طريق ربط هذه الأخيرة بواسطة الجهة باعتبارها جماعة ترابية تشكل الرابطة الإدارية بين الدولة الأم والوحدات الترابية اللامركزية الأخرى[4].

إذن فالجهة تبدو كمجال مؤسساتي وإداري مفضل في تشكيل وإرساء الأرضية اللازمة للعملية التنموية وهذا ما يخدم أيضا المواطن من وجهة أخرى بتقريب الإدارة إليه[5]. وهكذا يصبح التنظيم الجهوي أحد الأساليب الإدارية في إدارة المرافق العامة الجهوية لتلبية حاجيات الأفراد وذلك لكون أن المجلس الجهوي المنتخب من قبل سكان الجهة يكون على دراية بحاجياتها بإدارة

---

[1]- السعيد رشيد: م س، ص 61.

[2]- الزهراء مشكور و بختاوي كريمة: الجهة مقارنة بين المغرب وفرنسا، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الأول، كلية الحقوق، وجدة، 1998، ص 4.

[3]- الغيوبي الشريف: الأسس القانونية والمقومات المالية للتنمية الجهوية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية الحقوق أكدال، 2003، ص. 13.

[4]- بنمير المهدي: الجماعات المحلية مسألة التنمية المحلية، مطبعة الوراقة الوطنية، مراكش، 1995، ص 54.

[5]- ROUSSET (M): Institutions administratives marocaines, publisud, Paris, 1991, p. 75.

مرافقها بالشكل الذي يلائم رغبات السكان، وبفعاليات أكبر لو أديرت تلك المرافق من قبل المسؤولين الحكوميين على الصعيد المركزي[1].

الفقرة الثانية: الاسس السوسيو اقتصادية.

ان المحددات والأسس السياسية التي تحتم الاعتماد على تبني الخيار اللامركزي تزداد اهميتها اذا ما رافقتها اسس تنموية، في هذا الاطار هناك مرتكزات أخرى اقتصادية واجتماعية و ثقافية، نابعة من عمق العملية التنموية التي تستلزم التأطير المؤسساتي الترابي الدمقراطي.

يعد تحقيق التنمية الاقتصادية أحد المرتكزات التي يهدف إليها التنظيم اللامركزي، فالمبرر الاقتصادي يعد من بين أهم الدوافع لنهج السياسة الجهوية والترابية، فالتطور الذي يعرفه الاقتصاد حاليا أصبحت معه الدولة التي تشتغل بمقاربة مركزية عاجزة بوحدها عن القيام بجميع الوظائف في مجال التنمية[2]. فلم يعد بإمكان الحكومات التي تشتغل بذهنية واسلوب مركزي أن تستجيب لمختلف حاجيات المجتمع، إذ لا تستطيع أن تولي اهتماما لمختلف جهات الدولة، كما أنه يصعب عليها إدارة شؤونها[3] للقضاء على الاختلالات واللاتوازن الكائن بين مختلف جهات الدولة، بل سيزداد نزيف واقع اللاتنمية المؤلم.

ان التجارب المقارنة المثلى التي نهلت من معين الديمقراطية في معالجة مشكلات الحرمان والهشاشة والفقر حيث حققت نتائج جيدة في سلم التنمية، ستساهم في فرز مداخل ممكنة بروح ديمقراطية للوضعيات الاجتماعية الاقتصادية الواقعية الصعبة التي عرفها المغرب والتي ما زالت ممتدة، فكان أن اهتدت الدولة ومعها بقية الفاعلين إلى فسح المجال أمام النخب المحلية للتقرير في المسائل التنموية "المجالس الجماعية الحضرية والقروية". ورغم ما يسجل من حسنات مهمة لتجربة اللامركزية الجماعية، فإن ضعف الإمكانيات البشرية والمادية أصبحت هناك ضرورة لوجود إدارة وسيطة ما بين الدولة والجماعات القاعدية للقيام بوظيفة التخطيط والتفكير للتنمية الجهوية. كل هذا جعل من الجهة المستوى الملائم للقيام بأدوار اقتصادية وكذا معالجة بعض القضايا التي أثبتت التجارب المقارنة أهمية إشراكها في التصدي لها وبلورة تنمية متوازنة ومندمجة[4]. وهي تعتبر متزعمة لتنشيط الديناميكية الاقتصادية المحلية[5]." ذلك أن الجهوية تعتبر من أهم الآليات لتحقيق وتدبير اقتصاد ناجع وفعال"[6]، فالبيئة التنافسية التي يتنفس بها الاقتصاد تنتج من القاعدة الى القمة.

---

[1]- بنمير المهدي: التنظيم الجهوي بالمغرب: دراسة تحليلية للقانون رقم 47/96 المتعلق بتنظيم الجهات، سلسلة اللامركزية والجماعات المحلية، مطبعة الوراقة الوطنية، مراكش، 1997، ص 15.

[2]- الغيوبي الشريف: م س، ص 28.

[3]- السعيد رشيد: م س، ص 34.

[4]- الغيوبي الشريف: م س، ص 29.

[5]- حميم مصطفى: البعد الاقتصادي للجهة بالمغرب، م م أ ق س، عدد خاص يونيو، 2005، ص 45.

[6]- أحمد بوكوس:الثقافة والتنمية والديمقراطية: مقاربة مجالية، سؤال الثقافة ورهانات الديمقراطية المحلية، منشورات مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، مطبعة البيضاوي،الطبعة الأولى أكتوبر 2010،ص،22.

إذن فإحداث الجهات كان وراءه دافع توفير مجال خصب وحيوي للتنمية الاقتصادية، وخلق مجال جديد للتضامن وتعزيز التلاحم الوطني عن طريق رصد أفضل للموارد الوطنية للتقليص من الفوارق الجهوية[1]، مما يتنج عنه انبثاق مبدأ تكافؤ الفرص بين الجهات و إتاحة التمييز الايجابي لصالح الجهات المعوزة[2].

في هذا الإطار يؤكد الأستاذ صالح المستف بقوله: "بأن الجهوية من المقترب الاقتصادي يمكن أن ننظر إليها كمؤسسة وليدة التطور الديمقراطي من جهة، ووليدة الفكر الليبرالي من جهة أخرى، وبناء على الدور الذي أصبحت الجهة تلعبه في ميادين التنمية"[3]. لذلك فترسيم الديمقراطية في المستويات الترابية يساهم في تحقيق نسب نمو اقتصادية جد محترمة، هكذا يتحقق البناء المتين لفكرة الدولة.

ان تألق التنمية الاقتصادية على المستوى العام لن تكون بمعزل عن الاشتغال في حقل التنمية الاجتماعية، بحيث تستلزم الاختلالات والأزمات الاجتماعية التي يمكن أن تعاني من ويلاتها الدولة والمجتمع، تقديم الإجابة المؤسساتية المستدامة القادرة على تصحيح الوضع، وفي نفس الوقت رسم وتأطير التنمية الاجتماعية لكل المجالات الترابية المكونة للدولة. ان فكرة الديمقراطية الترابية وفق هذا السياق رافعة" أساسية للتنمية الاجتماعية، خاصة بتحقيقها التلاحم الاجتماعي والانسجام بين مختلف مكونات المجتمع، وتأمينها للتضامن الوطني"[4]"إن كيفية تدبير المجتمع لشأنه العام مسألة سوسيوثقافية في العمق تفسرها وتحددها العديد من الاعتبارات الفكرية والسياسية والإيديولوجية والثقافية الخاصة"[5]. هكذا ستتجلى الأسئلة الاجتماعية أكثر وستنبثق الإجابة عنها بالقرب منها بحيوية رفيعة وبأقل تكلفة.

إذن فإحداث وتطوير التنظيمات و المؤسسات الترابية تؤطره كذلك الأبعاد الاجتماعية أو يجب أن يكون كذلك، خاصة إذا علمنا أن "ظهور مفهوم الجهوية بالمغرب رافقه بروز وعي اجتماعي جديد نتيجة لما أسفرت عنه بعض الجهود المبذولة في إطار تعميم التعليم ومحو الأمية"[6] ، و كذلك الانعكاسات السوسيوثقافية لظاهرة التمدن التي يعرفها المغرب بايجابياتها وسلبياتها. كما أن تدعيم هذه المسارات الحيوية وتقويتها يأتي في سياق يتميز بكون أن الدولة فشلت في تسيير القطاع والمسألة الاجتماعية، وأن هذه الأخيرة تدل مجموعة من المؤشرات والتجارب الدولية الناجحة، على أن المجال الجهوي هو الأقدر والمؤهل لتسييرها، و احتضان الاجابة المثلى على اشكالاتها وتعقيداتها.

[1]- قاسمي محمد أحمد: م س، ص. 18.

[2]- أحمد بوكوس: المرجع نفسه،ص،22.

[3]- المستف صالح: الجهة بالمغرب رهان جديد لمغرب جديد، المنشورات الجامعية المغاربية، الطبعة الأولى، 1993، ص. 183.

[4]- بوكوس أحمد: م س،ص22.

[5]- مصطفى محسن: م س، ص. 72.

[6]- المرجع نفسه، ص. 74.

وبصيغة أخرى، فتعقد الحاجيات المجتمعية وتزايدها ترتب عليه تصاعد الفوضى الاجتماعية، مما يحتم على الدولة ضبطها من خلال التأطير الترابي أو كما يسميه الأستاذ صالح المستف "بجهوية التنظيم الاجتماعي"[1] أملا في الاستقرار الاجتماعي الذي يصبو إليه الجميع.

إذن فارتباطا بالتجربة المغربية فإن إحداث الجهة بالمغرب وكذلك الأمل الذي يحذو الجميع في تطويرها– خاصة مع الإقرار الدستوري في دستور يوليوز 2011- هو بالضرورة جواب عن استفحال الفوارق والاختلالات الجهوية والتكريس الموضوعي لمعادلة المغرب النافع والمغرب غير النافع، من هنا تبدو الأهمية المعطاة للدوافع الاجتماعية في تطوير مسلسل التنظيم الجهوي أملا في البحث عن قنوات التضامن الاجتماعي (هذا على الأقل ما تبهرنا به التجارب الجهوية الناجحة).

في هذا السياق يجدر الإقرار إن مساهمة التنظيم الجهوي كإحدى المستويات الحيوية في تحصين التضامن الاجتماعي تبدو في غاية الأهمية ذلك أن الجهوية تعني المشاركة والمساهمة والمقاربة الجماعاتية في التقرير في المسائل التنموية، كما أن التنمية الاجتماعية هي مدخل بالغ الأهمية للوصول إلى التنمية المحلية على جميع المستويات، والجهة ليست فقط إطارا قانونيا لتحقيق التنمية وإنما هي أداة لتحقيق هذه التنمية[2]، بحيث أن توزيع الاختصاصات بين الدولة والجهة قد يكون له الأثر الأفيد والانعكاس الإيجابي في الميدان الاجتماعي[3]، خاصة إذا استحضرنا أن مجمل المشاكل الاجتماعية مرتبطة أساسا بالبطالة والصحة والتعليم والسكن... وبالتالي فمواجهة بعضها جهويا من طرف المنتخبين الجهويين هو تكريس لقيم المشاركة والتقرير ومعاني الديمقراطية في التسيير.

إن المحدد الثقافي يعتبر الحلقة السليمة والخيط الرفيع في نجاح الديمقراطية الترابية يمكن الجزم بان هناك علاقة جدلية بين الأساس الثقافي وتكريس الدمقراطية على المستويات الترابية، ذلك تدبير الشأن الثقافي له أهمية بالغة في إطار التنمية البشرية المستديمة، فسياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتضمن تثمين واستثمار الخصوصيات الثقافية والمكونات الحضارية الوطنية حتى تتمكن الدولة من الحفاظ على هويتها في خضم تحديات الانفتاح على العالم[4]، "بحيث أن العولمة الثقافية وتوحيد الأنماط التي يواكبها تحمل في طياتها تهديدات حقيقية للثقافات الوطنية والمحلية"[5]، وبالتالي فإن تدبير التنوع الثقافي في البلاد جهويا واستثمار ذلك في ترسيخ التماسك الاجتماعي والتنمية الجهوية[6] يبدو مساهمة مهمة لتحصين النوعية الثقافية بالبلاد بصفة عامة.

---

[1]– المستف صالح: م س، ص. 184.

[2]– الغيوبي الشريف: م س، ص. 16.

[3]– المستف: صالح م س، ص 185.

[4]– مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2000– 2004، الجزء الثاني: التنمية القطاعية الباب الأول: تثمين الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وزارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط، مديرية البرمجة، يونيو 2000، ص. 90.

[5]– المغرب الممكن،إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك، تقرير الخمسينية حول التنمية البشرية وآفاق سنة 2025، م. س، ص. 54.

[6]– الغيوبي الشريف: م س، ص. 21.

تعتبر الجماعات المحلية في هذا السياق، الخلية الأساسية لتنسيق العمل الثقافي ولضمان امتداد وجوده إلى كل النواحي والجهات. لكن أمام ضآلة الإمكانات المتوفرة لدى الجماعات المحلية القاعدية من جهة، ومن جهة أخرى فالتكامل الثقافي والاجتماعي يؤكد دور الجهات المتجانسة ثقافيا والمتنوعة تراثيا في تدبير الشأن الثقافي بأسس سليمة.

إذن، فالمسألة الثقافية بالجهات من بين ما تقتضيه رد الاعتبار للثقافة كبعد أساسي للتنمية، وحث الفاعلين على الاهتمام بالتراث الثقافي المحلي والعناية به في إطار نظرة شمولية وتطور جهوي لجغرافية التطور الثقافي[1].

لعل دور الجهات في المجال الثقافي من الأهمية بما كان، ذلك أن المميزات الثقافية التي تتميز بها كل منطقة تتجلى من خلال ما تزخر به من مآثر وتراث ثقافي وحضاري يعطيها تلك الخصوصية التي تفرض نفسها[2]. و تزداد القيمة التأطيرية للجهوية لسؤال الثقافة و إشكالاته باستحضار المفارقة الصارخة، "في غنى الثقافة الذي يميز بلادنا أمام الفقر المادي لبعض الجهات من المملكة. ويتجلى ذلك في ما تزخر به جهات معززة من تراث ثقافي زاخر يشكل مفخرة الأمة داخليا وخارجيا، دون أن يواكبه ازدهار وتنمية لهذه المنطقة الحبلى بهذا التراث والمنتجة لنفائس الثقافة المغربية." [3]

إذن، فالعمل الثقافي ولامركزيته يضع الجهة في موقع تكاملي للعمل الوطني، بالنظر للخصوصية المميزة للجهة بالأساس ودورها في الدفاع عن خصوصيتها الثقافية، والسعي للارتقاء بها نوعيا[4]، فالعمل الجهوي الديمقراطي يمكن أن يقود إلى جعل السياسة الثقافية للدولة أكثر ديناميكية وأكثر ارتباطا بالسياق الاجتماعي المحلي[5].

المحور الثاني: الإسهامات الممكنة

يطرح السؤال منذ البداية عن الإضافات الممكنة للدمقراطية الترابية لحظة اعتمادها وتبني القواعد والآليات المنبثقة عنها، في هذا الإطار يمكن الحسم منذ الوهلة الأولى أن أي وسيلة ومؤسسة تمتح من الديمقراطية وظيفة اشتغالها وطبيعة بنياتها لا يمكن إلا أن تكون مفيدة في الدفع بالمجتمع إلى كسب مساحات جديدة في التغيير الايجابي.

إن أية سياسة عمومية منتهجة من طرف متخذي وصانعي القرارات المصيرية الكبرى في أية دولة كانت، لابد وأن تكون هناك إستراتيجية وكذلك مرتكزات تتوخاه هذه السياسة، حتى لا تسقط هذه الأخيرة في العشوائية والضبابية، كما أن هاته السياسة أيا كانت المتبعة، إذا لم تأخذ بعين الاعتبار تغيرات المحيط في الحسبان وكذلك مختلف الرهانات المؤثرة سيكون مصيرها الفشل.

نتساءل في هذا الإطار عن ما هي أهم الإسهامات الممكنة في اعتماد تصور واليات الديمقراطية الترابية ؟

---

[1]- المرجع نفسه، ص. 23.

[2]- المستف صالح: م س، ص. 254.

[3]- بوكوس أحمد: م س،ص 22.

[4]- المرجع نفسه، ص. 256.

[5]- الغيوي الشريف: م س، ص. 25.

بدءا نقول أن السياسة اللامركزية والجهوية أصبحت أهم الأسس الحديثة التي تتميز بها الأنظمة السياسية الدمقراطية المعاصرة، إلا أن درجة الأخذ بهذا النظام تختلف من دولة لأخرى، تبعا لاختلاف خصوصيات كل بلد، لأن الظواهر السياسية بطبيعتها تمتاز بالخصوصية[1]. كما أن السياسة الجهوية حركتها دائما هواجس الحفاظ على التكامل الوطني وكذا دواعي العملية التنموية، بحيث أن اللامركزية بصفة عامة ولامركزية الجهة على وجه الخصوص شكلت الأساس الذي مكن مجموعة من الدول من تحقيق التنمية والحفاظ على تماسك الوحدة الوطنية[2].

يتجلى إذن أن خدمة السياسة الجهوية لأهداف صيانة الوحدة الوطنية والترابية للدولة يمر بالضرورة عبر إشراكها المؤسساتي في العملية التنموية.

الفرع الأول: تأطير واستيعاب التنمية.

إن المد الترابي الديمقراطي النابع من التطور الطبيعي والمجتمعي في خضم التطورات السائدة المتشبثة بالحريات الفردية والجماعية والدفاع عن حقوق الإنسان والسعي إلى توفير المناخ الملائم لكرامة الإنسان، يعتبر تحولا في نظرته إلى أساليب التكافؤ وتحقيق النماء الاقتصادي والاجتماعي.

في هذا السياق فالمغرب كغيره من الدول قد أقدم منذ حصوله على الاستقلال على إصدار مجموعة من النصوص القانونية التي تؤطر الديمقراطية المحلية. فالإصلاحات القانونية التي عرفها المغرب في مجال ترسيخ نهج الجماعات المحلية له أهميته باعتبار أن الإصلاحات القانونية لها دورها باعتبار أن كل ما هو قانوني يلعب دورا محوريا في ضبط القواعد السياسية الاقتصادية والاجتماعية على أرض الواقع، ويشكل كذلك إطارا لدينامية المؤسسات، زيادة على كونه يرسم المسارات الكبرى والتوجهات الأساسية التي يجب على الفاعلين السير عليها[3].

من هنا فالسؤال الذي يطرح هو إلى أي مدى استحضر المشرع القانوني والدستوري بالمغرب في تعامله مع المسألة الترابية التطورات والرهانات الحاصلة والمتغيرات المستجدة؟

بحيث أن مغرب اليوم يعرف العديد من التحولات التي تطال المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهي تحولات مقترنة بتحول عام يشهده العالم في مفاهيمه وتصوراته واستراتيجياته. خاصة مع التداعيات الصعبة والعويصة التي افرزتها الازمة الوبائية كوفيد 19، وكذلك فقدان المعنى وخفوت توهج المثل(العدل المساواة الانصاف حقوق الانسان الكرامة نبذ العنف السلام...) التي لطالما شكلت بوصلة الدولة الحديثة منذ انتصار الثورة الفرنسية عام 1789.

وهكذا إذا كانت مركزية اتخاذ القرار في بداية الاستقلال بررت بضرورة تقوية بنيان ع الدولة وتماسكها، فإن هذا التبرير لم يبق له أساس واقعي باعتبار أن الدولة اليوم غير قادرة على مواجهة جميع الحاجيات المتعددة في المجال التنموي[4]. فالملاحظ ان كمية

[1]- السعيد رشيد: م س، ص. 269.

[2]- المرجع نفسه، ص. 270.

[3]- بو جداد أحمد: الملكية والتناوب، م. س، ص. 95.

[4]- الغيوبي الشريف: م س، ص. 47.

ونوعيتها الاحتجاجات الاجتماعية في تزايد مزمن وتأخذ أبعاد محلية وترابية وتحت يافطة أسئلة ومطالب ملحة تستوجب جواب أني ومستعجل- سؤال الصحة العمومية مثلا- لا يقبل منطق البيروقراطية المركزية الفنية.

ومن هذه الزاوية تبدوا وتتجلى القيمة الإضافية في طرح التعامل مع القضايا التنموية على أساس ترابي ديمقراطي، وفي هذا الإطار يجب التأكيد على أن التجربة المغربية في مجال الجهوية يصعب وصفها بأنها سياسة جهوية بالمعنى الصحيح للكلمة[1]. لذلك فالعمق الديمقراطي للمسألة التنموية يقتضي انتقال الجهة وباقي الوحدات الترابية الاخرى من وضعيتها القانونية الحالية إلى وضعية جديدة ومتطورة، باعتبار أن المجال اللامركزي يكتنز من القدرات والمهارات ما يمكنه من تحمل المسؤولية التنموية، بحيث أن هذه النزعة المخالفة للمقاربة المركزية هي ميل لانتهاج الأسلوب الديمقراطي في توسيع حقل العمل التنموي، فدمقرطة المؤسسات سينتج عنه إبداع نخبة جديدة على المستوى الجهوي تكون نزعتها الدفاع عن الجهة التي تنتمي إليها بالطبع[2] كمرحلة أولية وطبيعية في تعلم قيم المشاركة والتعاون والتضامن من أجل المصلحة العامة كهدف استراتيجي.

إذا كانت الجهة والجماعة القاعدية الترابية هي فعلا آلية مدنية وسياسية، فمن شأن تطويرها أن يوسع من مجال اتخاذ القرارات السياسية التنموية بشكل ديمقراطي مما يترتب عليه انتعاش وتحرير للفعل العمومي المحلي والجهوي التنموي وكذا فعالية ونجاعة السياسات العمومية المتخذة إن على المستوى الجهوي أو الوطني.

كل هذا يؤدي بشكل أو بآخر إلى تحصين الوحدة الوطنية والترابية للبلاد.

فكيف ذلك؟

الفقرة الثانية: الحماية الديمقراطية للوحدة الترابية.

الاعتقاد الذي كان سائدا من قبل، بأن المسألة الجهوية واللامركزية الترابية تحمل في طياتها خطر انفصال وتجزئة البلاد لم يعد معطى صحيحا بحيث أن العكس هو الصائب، لأن مركزية القرارات وفرض وصايا شديدة على ربوع البلاد يجعل هذه الأخيرة تضطلع إلى أكبر قدر من الاستقلال يكون مواجها بالرفض، وهنا يكمن الخطر بأن يكبر الشعور بالنفور بين الجهات والإدارة المركزية[3]. لذلك فالتصورات السياسية المحافظة ذات العلاقة بموضوعة الدولة لبعض التعبيرات الحزبية كانت مقبولة ومنطقية في بداية تشكل وبناء الدولة الوطنية الحديثة، ذلك ان منطق البناء الإداري السليم لمفاصل الدولة في بداياتها الجنينية يحتم اعتماد هذه العقيدة المركزية، لكن في مراحل متقدمة من العمر السياسي للدولة ذات خصوصيات ترابية متباينة كالمغرب، يستلزم ان تتطور معه مقاربات الاشتغال الإداري والسياسي في مجالات التنمية في اتجاه تقعيد بنيات جديدة ترابية تمارس وظيفة التنمية القاعدية المتينة

[1]- المرجاني عبد الحق: م س، ص. 75.

[2]- المستف صالح: م س، ص. 176.

[3]- السعيد رشيد: م س، ص. 270.

المنبثقة من المستويات اللامركزية حيث الجماعة الترابية تمنحها ايضا اسباب النجاح والفعالية لغة موريس دوفيرجي اثناء تنظيره لماهية المؤسسات[1].

إن التجارب العالمية التي طبقت السياسة الجهوية بنجاح وبكافة مقوماتها قدمت دروسا في كيفية تحقيق التكامل الوطني والوحدة الترابية، كما أن تطبيق الجهوية فيها دعمت وحدة الدول رغم اختلاف ظروف كل منها، فإيطاليا التي كانت تعرف اختلالا واضحا بين الشمال والجنوب يهدد وحدة الدولة الأم، ساهم إقرار الجهوية فيها على احتواء كل تلك التناقضات وأصبحت إيطاليا دولة موحدة وقوية[2].

لقد كانت مساوئ المركزية وكذا التباين والاختلاف بين مختلف المناطق ماثلة أمام أعين الجمعية التأسيسية، فحاول المشرع الدستوري الإيطالي التوفيق بين هذه التباينات وكذا مجمل العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تميز إيطاليا، فنص في المادة الخامسة من الدستور على أن إيطاليا دولة موحدة بسيطة كما نص على الحريات المحلية والإقليمية وعلى تطبيق اللامركزية بشكل موسع[3].

وتفيدنا كذلك في هذا السياق التجربة الإسبانية، فبفضل تبني سياسة جهوية وفق ظروف وخصوصيات المجتمع الإسباني، تم احتواء النزعات الانفصالية وبالتالي المحافظة على وحدة الدولة ومواجهة خيارات الانفصال والتجزئة "بأدوات الحوار والقانون" كما سمها الأستاذ العربي المساري[4]، وكذلك ضرورة التوفر على إرادة سياسية قوية وطموحة تؤدي إلى نهج سياسة جهوية تراعي الخصوصيات الثقافية وتعمل على دعم وحدة الدولة.

إذن، فإدارة شؤون الدولة مركزيا أصبح أمرا صعبا، إذ إن الالتزامات الاجتماعية بالإضافة إلى المتطلبات والحاجيات المتزايدة تدعو إلى تبني سياسة جهوية تستطيع أن تكون عاملا مؤسساتيا للتنمية المستدامة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

فعن طريق آليات التعاون والتضامن تستطيع الإدارة المركزية والمستويات الترابية القوية أن تدعم المجالات الترابية الفقيرة مما سيؤدي إلى التخفيف من الاختلالات و اللاتوازن الجهوي. ونعتقد أن التعامل مع سؤال الجهة أو الجهوية كسؤال استراتيجي هو وثيق الصلة بالبناء الديمقراطي وإصلاح مؤسسات الدولة وذلك بتجديد ودمقرطة الإطار المؤسساتي للامركزية من جهة، والبحث عن آلية حقيقية للتأهيل الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى.

---

[1]- موريس دوفيرجيه: المؤسسات السياسية والقانون الدستوري والانظمة السياسية الكبرى ترجمة د. جورج سعد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، طبعة 1992.

[2]- السعيد رشيد، ص. 271.

[3]- عادل محمود حمدي: "الاتجاهات المعاصرة في نظم الإدارة المحلية دراسة مقارنة"، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1973، ص. 43.

[4]- العربي المساري مُحَمَّد: "مواجهة مطالب الانفصال بالحوار وأدوات دولة القانون: إسبانيا نموذجا" م م أ ق س، عدد خاص، السنة الرابعة، يونيو 2005، ص 193.

تحقيق احتياجات ومطالب الساكنة في جميع ربوع البلاد سيسهل مع نهج السياسة الترابية، مما سيؤدي الى كسب المشروعيات اللازمة لدعم وحدة الوطن والبلاد دون اتباع المقاربات الضبطية المحافظة التي تنهل من المركزية المفرطة والتي تؤدي الى نتائج عكسية وخيمة على وحدة الدولة الام حسب ما تخبرنا به التجارب الدولية. لذلك فتحرير الطاقات واعطاء الامكانية للوحدات الترابية اللامركزية في التعبير عن مكنوناتها بكل حرية سيعزز قوة الدولة وليس اضعافها كما تسوق ذلك الذهنيات المركزية التي تمانع وتحابه كل انبثاق ديمقراطي قادم من المحيط والهامش نحو المركز، فالمناخ الديمقراطي المفقود في الانظمة السياسية الهجينة[1] يمكن تبيئته عبر المدخل الترابي وبصيغة اخرى الانتقال نحو الأفق الرحب للديمقراطية مسلكه السلس هو الوحدات الترابية القاعدية حيث ان الديمقراطية ستتحول من الخطاب والنوايا والطموحات نحو كسب ثمارها بتمكين الافراد والجماعات من مسؤولية تقرير شؤونهم العامة.

خاتمة

المؤكد أن البعد و المجال الترابي الديمقراطي المنبثق من الارادة الشعبية عن طريق انتخابات حرة ونزيهة يشكل الجواب الطبيعي بل أضحى هو الإطار المؤسساتي الملائم لنجاح أية سياسة تهدف إلى تنمية المجال الترابي، وذلك من خلال الدور الذي بمقدور المجالس والمؤسسات المنتخبة القيام به في مجال تحديد الاختيارات الاستراتيجية للتنمية ورسم أهدافها ثم العمل على تحقيق الأهداف التنموية المسطرة، وانطلاقا من هنا فإن تقوية الأساس التنظيمي الجهوي والجماعي في ترجمة المطامح والأسئلة التنموية أمر لا جدال فيه، هذا ما تفيدنا به التجارب العالمية التي طبقت فيها الجهوية بكل مقوماتها الأساسية واللازمة.

يستلزم التعامل مع هذا التصور المحايث والملازم للدمقراطية مبدئيا بالمغرب إيجاد منظور جديد ورؤية واضحة لتدبير الشأن العام على قاعدة تكريس الحمولة الديمقراطية، خاصة وأن الدولة قدمت نظام الحكم الذاتي– كجواب من داخل الأنظمة الجهوية– كمقاربة وحل سياسي لقضية الصحراء المغربية، لذلك فالمسألة التنموية وإشكالية الوحدة الترابية تستلزمان التوفر على الإرادة السياسية في تبني وتطوير السياسة الترابية.

ان العمل العمومي المستمر والحثيث في سبيل تقعيد البنيات الاستقبالية التي تليق بقيمة المنتوج الديمقراطي، يعتبر شرطا لازما في تألق وإقرار الديمقراطية الترابية كأسلوب ومذهب تدبيري سلس، بإمكانه أن يجيب على التحديات المجتمعية بحمولة حقوقية، ذلك ان توفر ووجود الحاضنة الأولية القاعدية هي الاساس الحاسم في سبيل انجاح اي انتقال او تحول الى وضع جديد حداثي متقدم، وفي هذا المجال يعد دور النخب بمختلف مشاربها الاجتماعية والثقافية حيويا في مرافقة كل الاوراش التي لها علاقة وطيدة بإقرار الدمقرطة على المستوى الترابي.

[1]– اسامة غزالي حرب: الاحزاب السياسية في العالم الثالث: مجلة عالم المعرفة، عدد 117، سلسلة كتب شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت. شتنبر 1987، ص، 14.

قائمة المراجع:

- موريس دوفيرجيه: المؤسسات السياسية والقانون الدستوري والانظمة السياسية الكبرى ترجمة د. جورج سعد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، طبعة 1992.

- عادل محمود حمدي: "الاتجاهات المعاصرة في نظم الإدارة المحلية دراسة مقارنة"، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1973.

- اسامة غزالي حرب: الاحزاب السياسية في العالم الثالث: مجلة عالم المعرفة، عدد 117، سلسلة كتب شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب بالكويت. شتنبر 1987

- العربي المساري مُحَمَّد: "مواجهة مطالب الانفصال بالحوار وأدوات دولة القانون: إسبانيا نموذجا" م م أ ق س، عدد خاص، السنة الرابعة، يونيو 2005.

-أحمد بوكوس:الثقافة والتنمية والديمقراطية: مقاربة مجالية، سؤال الثقافة ورهانات الديمقراطية المحلية،منشورات مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، مطبعة البيضاوي،الطبعة الأولى أكتوبر 2010،ص،22.

-المستف صالح: الجهة بالمغرب رهان جديد لمغرب جديد، المنشورات الجامعية المغاربية، الطبعة الأولى، 1993، ص. 183.

- بنمير المهدي: الجماعات المحلية مسألة التنمية المحلية، مطبعة الوراقة الوطنية، مراكش، 1995، ص 54.

-بنمير المهدي: التنظيم الجهوي بالمغرب: دراسة تحليلية للقانون رقم 47/96 المتعلق بتنظيم الجهات، سلسلة اللامركزية والجماعات المحلية، مطبعة الوراقة الوطنية، مراكش،

مُحَمَّد قاسمي أحمد: الجهة والتنظيم الجهوي، السلسلة الإدارية، مطبعة فضالة، المحمدية، 1998، ص 17.

-الزهراء مشكور و بختاوي كريمة: الجهة مقارنة بين المغرب وفرنسا، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة مُحَمَّد الأول، كلية الحقوق، وجدة، 1998، ص 4.

-الغيوبي الشريف: الأسس القانونية والمقومات المالية للتنمية الجهوية، أطروحة لنيل الدكوراه في القانون العام، جامعة مُحَمَّد الخامس، كلية الحقوق أكدال، 2003

- السعيد رشيد:"دور اللامركزية واللاتمركز في دعم الجهوية بالمغرب"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، وحدة القانون الإداري وعلم الإدارة، جامعة مُحَمَّد الخامس، أكدال، كلية الحقوق، الرباط، 2000

- مصطفى محسن: المسألة الجهوية إشكالية التنمية بالمغرب، م م أ م ت، سلسلة مواضيع الساعة، العدد 16، 1998، ص 73.

-المرجاني عبد الحق: الجهوية ببعض الدول المتقدمة واقعها وآفاقها بالمغرب، م م إ م ت، سلسلة مواضيع الساعة، عدد مزدوج 7 – 8، أبريل – شتنبر 1994، ص 87.

-الشرقاوي السموني خالد: البعد السياسي للجهة، م م إ م ت، سلسلة مواضيع الساعة، عدد 16.

- ROUSSET (M): Institutions administratives marocaines, publisud, Paris, 1991, p. 75.